

## تقييم واقع الأداء الاستثماري للمصارف الإسلامية العراقية والتزامها بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الأستاذ الدكتور محمد حويش علاوي الشجري  
كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة العراقية  
تاريخ النشر: 2022/4/1

الباحثة/ نبأ أكرم محمد حسن ميران  
كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة العراقية  
تاريخ القبول: 2021/8/15

### مستخلص:

يعد تبني معايير المحاسبة الإسلامية أحد الأدوات المهمة التي تسهم في إبراز دور المصارف الإسلامية الاستثمارية التثموي ويساعدها في توصيل نتائج أداؤها وبيان مراكزها المالية الحقيقية والموثوقة والتي ستوفر مؤشرات أداء سليمة وحقيقية عن أداؤها المالي والاقتصادي والاجتماعي التي تنفرد به في ضوء خصوصيتها الشرعية. لذا يهدف البحث الحالي إلى دراسة وتحليل مستويات التزام المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بممارسة الأنشطة الاستثمارية الإسلامية، فضلاً عن درجة التزامها بمتطلبات معايير المحاسبة الإسلامية في المحاسبة عن الاستثمارات. لذا اعتمد البحث في سبيل تحقيق أهدافه كل من المنهج الوصفي الكمي التحليلي في قياس وتحليل واقع التزام المصارف الإسلامية العراقية بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وممارسة الأنشطة الاستثمارية الإسلامية بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتقارير مراقبي الحسابات. وتمثلت عينة البحث بجميع المصارف الإسلامية المدرجة في السوق المالي العراقي. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أبرزها انخفاض الاستثمار في (المضاربة والمراجحة والمشاركة وغيرها من صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية) في المصارف الإسلامية العراقية، وذلك لما يشهده العراق من أوضاع اقتصادية غير مستقرة خلال فترة البحث. كما يوصي البحث بضرورة موازنة المصارف الإسلامية العراقية في الاستثمار في صيغ الاستثمار ذات الأجل الطويل (المضاربة والاستصناع والإجارة غيرها) مع الاستثمارات ذات العائد الثابت كالمراجحة وغيرها تحقيقاً لكافة أوجه التنمية (المالية والاقتصادية والاجتماعية).

### Abstract:-

The adoption of Islamic accounting standards is considered one of the important tools that contribute to highlighting the investment and developmental role of Islamic banks, and helps them communicate the results of their performance and indicate their real and reliable financial positions, which will provide sound and real performance indicators for their performance and the promotion of their legitimate uniqueness. Therefore, the current research aims to study and analyze the levels of commitment of Islamic banks listed in the Iraqi Stock Exchange to the practice of Islamic investment activities, as well as the degree of their commitment to the requirements of Islamic accounting standards in accounting for investments. Therefore, in order to achieve its objectives, the research relied on the descriptive, quantitative, and analytical approach in measuring and analyzing the reality of the commitment of Iraqi Islamic banks to apply Islamic accounting standards and practice Islamic investment activities by relying on the financial reports of Islamic banks listed on the Iraqi Stock Exchange and the reports of auditors, and the research sample was represented by all Islamic banks listed in the Iraqi financial market. The research reached a set of conclusions, most prominent the decrease in investment in (Mudharaba Murabaha, Musharaka and other Islamic financing and investment formulas) in Iraqi Islamic banks, because of the unstable economic conditions that Iraq is witnessing during the research period. The research also recommends the necessity of balancing the Iraqi Islamic banks in investing in long-term investment formulas (Mudharaba, Istisna'a, Ijara, etc.) with investments with fixed returns such as Murabaha and others in order to achieve all aspects of development (financial, economic and social).

<sup>1</sup> بحث مستخلص من رسالة ماجستير

## أولاً: منهجية البحث:

(1) **مشكلة البحث:** تعدُّ المصارفُ الإسلاميةُ من المصارفِ التَّمويةِ نظراً لطبيعتها الاستثمارية، إلا أنَّ تتبُّعَ الدورِ الاستثماري للمصارفِ الإسلاميةِ العراقيةِ يعكسُ ضعفَ الدورِ التَّموي الاستثماري لها على الرغمِ من العددِ الكبيرِ للمصارفِ التي تمارسُ العملَ المصرفيَّ الإسلاميَّ والتي يصلُ عددها إلى (32) مصرفاً إسلامياً مدرجاً وغيرَ مدرجاً في السوقِ الماليِّ العراقيِّ. كما تواجهُ هذه المصارفُ وجودَ مشكلاتٍ عمليةٍ كثيرةٍ، منها صعوبةُ تطويعِ كثيرٍ من عملياتها وأنشطتها الاستثمارية لمعالجاتٍ أو معاييرٍ محاسبيةٍ لا تتلاءمُ مع طبيعتها، إلى جانبِ ضعفِ المقدرةِ على تلبيةِ المتطلباتِ الشرعيةِ على الوجهِ الصحيحِ نتيجةً لتطبيقِ معاييرٍ محاسبيةٍ تقليديةٍ (النظامُ المحاسبيُّ الموحدُ للمصارفِ وشركاتِ التأمينِ العراقيِّ ومعاييرُ المحاسبةِ والإبلاغِ الماليِّ الدولية) التي لا تشترطُ تحقيقَ متطلباتِ أحكامِ ومبادئِ الشريعةِ الإسلاميةِ في المعاملاتِ الاقتصاديةِ، وهو ما يؤدي إلى انخفاضِ مستوى الثقةِ في المعلوماتِ المحاسبيةِ للمؤسساتِ الماليةِ الإسلاميةِ، مما يؤثرُ سلباً على أداءِ هذه المصارفِ. لذا يمكنُ التعبيرُ عن مشكلةِ البحثِ من خلالِ التساؤلِينِ التاليين:

أ- ما هي مستويات التزام المصارف الإسلامية العراقية بممارسة دورها الاستثماري والتَّموي؟

ب- ما هو حجم التزام المصارف الإسلامية العراقية بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الإسلامية؟

(2) **أهداف البحث:** يستهدفُ البحثُ الحاليُّ في ضوءِ المشكلةِ المدروسةِ، دراسةً وتحليلَ مستويات التزام المصارفِ الإسلاميةِ العراقيةِ بممارسةِ الأنشطةِ الاستثماريةِ الإسلاميةِ، ودرجةِ التزامها بتطبيقِ متطلباتِ معاييرِ المحاسبةِ الإسلاميةِ.

(3) **أهمية البحث:** يمكنُ بيانُ أهميةِ البحثِ الحاليِّ ومساهماته العلمية والتطبيقية من خلالِ المساهمةِ في دعمِ المصارفِ الإسلاميةِ من خلالِ إيضاحِ الجانبِ التَّطبيقيِّ لمعاييرِ المحاسبةِ الإسلاميةِ المتعلقةِ بالاستثماراتِ الإسلاميةِ المختلفةِ بالمقارنةِ معَ IFRS وتأثيرِ ذلكِ في دورها التَّموي المنتظرِ منها. فضلاً عن بيانِ أهميةِ دورها الاستثماري والتَّموي الحقيقيِّ للمصارفِ الإسلاميةِ.

(4) **فرضيات البحث:** يستندُ البحثُ إلى فرضيتين رئيسيتين هما:

أ- هناك ضعف في الأنشطة الاستثمارية للمصارف الإسلامية العراقية.

(5) هناك ضعف في التزام المصارف الإسلامية العراقية بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية. **منهج البحث وادوات جمع البيانات:** اعتمدَ البحثُ في سبيلِ اختبارِ فرضياته وتحقيقِ أهدافه، المناهجِ والأدواتِ الآتيةِ مقسمةً بحسبِ جوانبِ البحثِ الآتيةِ:

أ- **الجانبِ النظري:** تمَّ استخدامُ المنهجِ الاستقرائيِّ الوُصفيِّ في عرضِ وتحليلِ متغيراتِ البحثِ بإطارها التَّطريبيِّ، اعتماداً على الكتبِ والبحوثِ والدراساتِ السابقةِ المنشورةِ في الدورياتِ والمواقعِ الإلكترونيةِ ذاتِ الصلةِ.

ب- **الجانبِ العملي:** تمَّ توظيفُ المنهجِ التَّطبيقيِّ الكميِّ والتَّحليليِّ في إطارِ قياسِ وتحليلِ واقعِ تطبيقِ معاييرِ المحاسبةِ الإسلاميةِ وفي قياسِ وتحليلِ الأنشطةِ الاستثماريةِ الإسلاميةِ للمصارفِ الإسلاميةِ المدرجةِ في سوقِ العراقِ للأوراقِ الماليةِ. وفي هذا السياقِ تمَّ اعتمادُ المصادرِ الآتيةِ لجمعِ البياناتِ:

(1) التقاريرُ الماليةُ المنشورةُ في نشراتِ سوقِ العراقِ للأوراقِ الماليةِ للمصارفِ عينةِ البحثِ.

(2) تقاريرِ الإدارةِ للمصارفِ عينةِ البحثِ.

(3) تقاريرِ مراقبي الحساباتِ للمصارفِ عينةِ البحثِ.

(6) **مجتمع وعينة البحث:** يعتمدُ البحثُ الحاليُّ وفقاً لمشكلةِ البحثِ وأهدافه مجتمع المصارفِ الإسلاميةِ المدرجةِ في سوقِ العراقِ للأوراقِ الماليةِ والتي يبلغُ عددها (20) مصرفاً إسلامياً كما في الملحق 1، كعينةٍ للدراسةِ التطبيقيةِ وفقاً لاهدافِ البحثِ والمشكلةِ المدروسةِ.

(7) **الحدود الزمانية للدراسة التطبيقية:** تتمثلُ الحدودُ الزمانية للدراسة التطبيقية للبحثِ بالفترةِ الزمنيةِ (2016-2020) لغرضِ الاختبارِ والتحليلِ لمجتمعِ المصارفِ الإسلاميةِ المدرجةِ في سوقِ العراقِ للأوراقِ الماليةِ بشكلِ كاملٍ.

## ثانياً: الإطار النظري:

(1) **طبيعة وخصوصية الأنشطة الاستثمارية للمصارف الإسلامية**

يأخذُ مفهومُ الاستثمارِ في الاقتصادِ الإسلاميِّ كنوعٍ من الاستثمارِ بالمفهومِ الأَصْطَلحيِّ، ولكنه ذو خاصيةٍ متميزةٍ فهو يستندُ إلى العقيدةِ الإسلاميةِ والقيمِ الأخلاقيةِ المنبثقةِ عنها، فهو منضبطٌ بضوابطٍ ومعاييرٍ شرعيةٍ واجتماعيةٍ بالإضافةِ إلى الضوابطِ والمعاييرِ الاقتصاديةِ (دحيلة

وآخرون، 2018: 366)، إذ يعرف علماء الاقتصاد الإسلامي الاستثمار بأنه "توظيف أو استغلال المال (بكافة صوره) في المشروعات الاقتصادية، بهدف الحصول على عائد حلال طيب، لتنمية ماله، وليعينه في حاجته في المستقبل" (ابنسام، 2016: 394). في مجال التمويل والمصارف، سنواجه مفهومين استثماريين: في المصارف التقليدية، يستخدم مفهوم الاستثمار بشكل خاص للحصول على الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وغيرها من المنتجات المالية باستخدام أموال من المصارف أو المؤسسات المالية، وأدوات لأغراض مختلفة للاحتفاظ بها كأصول أو المتاجرة بها بطرق مختلفة. أما بالنسبة للخدمات المصرفية الإسلامية، فقد تم توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل جميع عمليات التمويل التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بغض النظر عما إذا كانت خدمات مصرفية تقليدية أو تمويلياً بموجب عقود البيع الإسلامية أو خدمات إدارة المحافظ الأوراق المالية (الجبوري، 1999: 12-13). وبذلك فإن أهداف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي تتمثل بالآتي (البطانية والغريبي، 2011: 212-213) (الرفاعي، 2018: 12):

- 1) إدراج الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية اللازمة للمجتمع، حيث تعتبر هذه الأنشطة كافية لتلبية احتياجات المجتمع وضروراته في عملية التنمية.
- 2) تحقيق الاستفادة الكاملة من رأس المال بحيث تذهب جميع المدخرات إلى الإنتاج والاستثمار، وقد ضمن الإسلام هذا الهدف من خلال تحريم الاكتناز وفرض الزكاة.
- 3) تنمية العصر البشري لأهميته في عملية التنمية، ويتم ذلك من خلال تراكم رأس المال الاجتماعي الذي يشمل كل ما يساهم في تنمية الإنسان وقدراته وزيادة الكفاءة الإنتاجية وضمان مستوى الدخل وضمان حد الاكتفاء لكل فرد في المجتمع.
- 4) محاربة البطالة والحصول على فرص عمل.

كما وتلعب الطبيعة الاستثمارية للمصارف الإسلامية دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية لأنها شريان مهم يمد القطاع الاقتصادي ووحده مؤسسته المختلفة بالموارد اللازمة لتنفيذ عملية الاستثمار وتطوير ودفع الاقتصاد إلى الأمام. ففي الاقتصاد الإسلامي، تعلق أهمية كبيرة على تمويل وتنفيذ الاستثمارات، كما يتضح من فرض الزكاة على الأموال، سواء كانت عينية أو نقدية، لتقليل التراكم وبالتالي عدم تعطيل الموارد والأموال لدفع وتيرة الاستثمار، إذ تعد الزكاة من وجهة نظر الإسلام والمسلمين محفزاً للاستثمار (ساتي محمد، 2015: 72). وتستخدم البنوك الإسلامية أنشطة استثمارية مختلفة، وتتخذ هذه الأنشطة أشكالاً متعددة حسب آلية عملها وأهدافها التي تميزها عن غيرها والتي تتوافق وطبيعة عمل كل منها، إذ تم تقسيمها وفقاً لأهداف المصارف الإسلامية. والجدول (1) يعرض طبيعة الأنشطة الاستثمارية للمصارف الإسلامية وأنواعها.

الجدول (1) طبيعة ونوع النشاط الاستثماري في المصارف الإسلامية

ت	طبيعة النشاط الاستثماري	نوع النشاط الاستثماري
1	طبيعة تنموية	المضاربة - المشاركة
2	طبيعة اقتصادية	المراجحة - السلم
3	طبيعة استثمارية	الاستصناع - الاجارة - المغارسة - المزارعة - المساقاة
4	طبيعة اجتماعية	القرض الحسن - الوكالة بالاستثمار
5	الاستثمار في الاسواق المالية	الاسهم - الصكوك الإسلامية - صناديق الاستثمار

المصدر: من اعداد الباحثان

ومن الأنشطة الاستثمارية ما يلي:

- 1) المضاربة: تعرف المضاربة بأنها "اتفاق بين طرفين أحدهما يقدم المأل والآخر يبذل حمده وخبرته لتنمية هذا المال في مجالات استثمارية متاحة شرعاً، على أن يشتركان في الربح الناتج عن ذلك بحسب الاتفاق، ويتحمل صاحب المال الخسارة إذا حصلت والعمل يُخسر حمده وتعبه ووقته" (عبد الله وسعيفان، 2008: 149). وهي بهذا تمثل اتفاقية عقود شراكة بين طرفين: مستثمر (أو مورد أموال) ورجل أعمال. إذ يوفر المستثمر 100% من الأموال المطلوبة للمشروع، ويوفر رجل الأعمال المهارات والجهد والإدارة. ويتفق الطرفان على معدل المشاركة في المشروع وقت التعاقد (Al- Balochi, 2019: 10). حيث تكمن أهمية المضاربة في المصارف الإسلامية في العديد من الأمور منها أنها

من أساليب الاستثمار التي تساهم في بناء النشاط الإقتصادي الإسلامي وهي حِجْر الزاوية فيه، فضلا عن إنها تمنح الفرصة لمن يملك المال للاستثمار دون الحاجة إلى البحث عن شخص نزيه وصادق ودون الاضطرار إلى دراسة نوع العمل الذي يريد الانخراط فيه (حسين، 2014: 6). وبين الجدول (4) أنواع المضاربة:

جدول (2) أنواع المضاربة

أقسام المضاربة	انواعها	مفهومها
من حيث (الإطلاق والتقييد)	المضاربة المطلقة	في هذا النوع من المضاربة، يدفع مالك المال أمواله للمضارب دون تكليفه بالوظيفة أو المكان أو الوقت أو الوصف الوظيفي، فيكون للمضارب الحرية الكاملة في استثمار أموال المضاربة دون استثمار.
	المضاربة المقيدة	في المضاربة المقيدة يدفع صاحب المال ماله للمضارب مع الوظيفة أو المكان أو الوقت أو الوصف الوظيفي أو من يتعامل معه، وهنا يشترط سريان هذه القيود في الأمر بعدم الإضرار بالمضارب، ويجب على المضارب الامتثال لهذه القيود.
من حيث تعدد أطرافها	المضاربة الثنائية أو الخاصة	هذا النوع من المضاربة له طرفان (الأول يوفّر المال) والثاني يوفّر العمل والجهد.
	المضاربة الجماعية أو (المضاربة المشتركة متعددة الأطراف)	وهي المضاربة حيث تكون العلاقة متعددة، بحيث يكون هناك عدد من أصحاب رأس المال ومضارب واحد، أو هناك عدة مضاربين وصاحب رأس مال واحد، أو تعدد المضاربين وأصحاب الأموال. وهنا يقدم المصرف الإسلامي كمضارب استثماراً لأصحاب الأموال، وفي المقابل يعرض المصرف بصفته مالك المال أو وكيلاً لأصحاب الأموال على أصحاب المشاريع الاستثمارية لاستثمار هذه الأموال، على أن توزع الأرباح باتفاق بين الأطراف الثلاثة ويتحمل صاحب المال الخسارة.

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على (العمراوي، 2011: 7-9) (جبريل، 2016: 49) (الجراح، 2017: 209).

(2) المشاركة: تعرف المشاركة بأنها "شراكة قائمة على الربح والخسارة وهي الشكل الأكثر أصالة للتمويل الإسلامي، وهي عقد شراكة مشتركة حيث يقدم شريكان أو أكثر رأس المال لتمويل مشروع أو امتلاك عقارات أو أصول منقولة، للشركاء الحق في المشاركة في الإدارة، ويبدو أنهم يتحملون أكبر المخاطر من بين جميع أنماط التمويل الإسلامي مع إمكانية كسب أعلى عائد، في حين يتم توزيع الأرباح وفقاً لنسب متفق عليها مسبقاً، ويتم تقاسم الخسائر بما يتناسب مع مساهمة رأس المال" (Hussain et al., 2015:7). علاوة على ذلك، للمصرف الحق في الإشراف على الأعمال التي يديرها العملاء، والتي من المتوقع أن تقلل من مشاكل الوكالة بين المقرضين والمقرضين (Warnindaa et al., 2019: 166-167)، وتأخذ المشاركة الأنواع الآتية (زيتون، 2010: 38-39):

أ. المشاركة الثابتة أو المستمرة: وهنا يساهم المصرف في رأس مال المشروع الذي تقدم به العميل أي كان نوعه (تجاري أو صناعي أو زراعي)، وتكون المساهمة على شكل حصة مشاركة ثابتة لكل من الطرفين تظل دائماً إلى وقت انتهاء المشروع ويتم اقتسام العائد بين المصرف والعميل بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال بعد نهاية كل سنة مالية، ووفقاً لهذه الصيغة يكون المصرف شريك ليس في رأس المال فقط ولكن أيضاً في إدارة المشروع والإشراف عليه، وتستمر عملية تمويل المشروع من قبل المصرف إلى حين انتهاء المشروع (الهيبي، 1988: 496).

ب. المشاركة المنتهية بالتملك: طريقة مبتكرة تتبعها بعض المصارف لتقويض الإسكان تسمح للأسعار بالتقلب في شكل إيجارات. يشكّل المصرف والمقرض كيان شراكة لأن كلاهما يوفّر رأس المال لشراء العقار بنسبة متفق عليها. ثمّ يوجز كيان الشراكة العقار للمقرض ويجمع الإيجار. بعد ذلك، سيتم توزيع عائدات عقد الإيجار وفقاً لحصة حقوق الملكية في الشراكة. وفي الوقت نفسه سيشتري المقرض في كيان الشراكة أيضاً حصة المصرف من العقارات بالأساط المتفق عليه حتى يتم التحويل الكامل للمقرض وإنهاء الشراكة. (Olad, 2012:25).

(3) **المراجحة:** تعد المراجحة من بيوع الأمانة حيث تعرف بأنها (أحد العقود القائمة على البيع وهي أيضا واحدة من أكثر طرق التمويل الإسلامي شيوعا والتي تستخدم بشكل أساسي في ترتيبات تمويل التجارة) (محيبي، 2015: 89، 115). ويرى البعض أن هذا النمط من التمويل الإسلامي قريب جدا من عملية الإقراض التقليدية القائمة على الفائدة. ومع ذلك، فإن الاختلاف الرئيسي بين المراجحة والإقراض على أساس الفائدة هو أن هامش الربح في المراجحة مخصص للخدمات التي يقدمها المصرف (على سبيل المثال، البحث عن السلع المطلوبة وشراؤها بأفضل سعر) وأن هامش الربح غير منصوص عليه من حيث الفترة الزمنية. وبالتالي، إذا فشل العميل في تسديد دفعة مؤجلة في الوقت المحدد، فإن هامش الربح لا يزيد عن السعر المتفق عليه بسبب التأخير. كما يمتلك المصرف البضائع بين عمليتي البيع، مما يعني أنه يتحمل المخاطر المرتبطة بها (Mirakhor & Zaidi, 2007:52)، وأيضا تتميز المراجحة بالمرونة في تلبية كافة احتياجات المتعاملين مع قطاع المصارف الإسلامية، كما وتتميز بأنها سهلة الفهم والتطبيق لكلا الطرفين. وتعد مخاطرة صيغة المراجحة منخفضة إذا ما قورنت بالصيغ الأخرى كالمشاركة والمضاربة (عزيز، 2010: 12)، وتتخذ أشكالاً مختلفة هي (بيع المراجحة للآمر بالشراء و المراجحة البسيطة) (الدليمي والحسبان، 2012: 305-306).

(4) **القرض الحسن:** وهو قرض حث الإسلام على تقديمه يتسم بأنه دون فائدة ويحق للمصارف التي تقدمه الحصول من المقترضين على قدر من المال مقابل التكليف الإداري شريطة ألا تحتسب على أساس أحماء وأجال القروض (الساعدي، 2011: 45). ولا يطلب من المقترض سوى سداد المبلغ المقترض (AINemer, 2012 : xiv)، عادة يتم توفيرها لأولئك الذين يشعرون في نشاط اجتماعي مثل الزواج أو الدراسة، أو أولئك الذين يتكبدون نفقات استثنائية بسبب المرض أو الحوادث. أو يتم تقديم هذه القروض بشكل استثنائي لأغراض تجارية للعملاء الذين يواجهون صعوبات والذين يتلقون بالفعل نوعا آخر من التمويل، حيث تقدمها المصارف الإسلامية لأغراض الرفاهية. (AI-Abdullatif, 2007: 20-21). وتقسّم القروض الحسنة إلى عدة أنواع وكالاتي (عريقات وعقل، 2012: 220) (الياسري، 2011: 150):

- أ- **القروض الحسنة العادية:** يعتبر من أدوات التمويل التي يتم بواسطتها تنفيذ رسالة المصرف الإسلامي الاجتماعية.
  - ب- **القروض الحسنة المقابلة للودائع:** تعني تقديم القروض لأصحاب الحسابات في المصارف الإسلامية، وذلك بتقديم مبلغ كبير إلى الزبون على سبيل القرض الحسن لمدة معينة في مقابل إيداع أو إقراض الزبون للمصرف مبلغ صغير لمدة أطول على وفق حسابات خاصة يجرها المصرف
  - ت- **القروض الحسنة المقدمة من الزبائن كعامة بالمثل:** وهنا تقدم القروض الحسنة من جانب الشركات ورجال الأعمال للمصرف الذي يرتبط معها بعلاقات مالية من باب المعاملة بالمثل أو التعاون والتكافل بين المؤسسات المالية والأشخاص والمصارف.
  - ث- **القروض الحسنة للدولة والمؤسسات العامة:** تقدم هذه القروض إلى الحكومة أو المؤسسات العامة لمواجحة الحاجات الطارئة.
- (5) **الاسهم:** عرف الأسهم بأنها "صكوك تمثل حصصا في رأس مال الشركة، متساوية القيمة، غير قابلة للتجزئة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية، وتمثل حقوق المساهمين في الشركات التي أسهموا في رأس مالها" (الختلان، 2007: 4)، وتمثل السهم في صك يعطى للمساهم ويكون وسيلة إلى إثبات حقوقه في الشركة (حميش، 2007: 23). ولا يتم تداول هذه الاسهم الا وفق ضوابط شرعية اذ انها ليست مطلقة، وهذه الضوابط تتمثل بالاتي (سمور، 2007: 53):

- أ- ألا تكون الأسهم من النوع المحرم شرعا كالأسهم المتنازعة.
- ب- ألا يترتب على التعامل بها أي محظور شرعي، كالربا والغرر والجهالة.
- ت- إن تكون صادرة عن شركة تتوافر فيها قواعد وأسس المشاركة في الأعباء وتحمل المخاطر.
- ث- إن تكون طبيعة نشاط الشركة مباحا فالشركات الإنتاجية والخدمية التي تعمل في إنتاج سلعة محرمة، فلا يجوز التعامل بأسهمها، وكذلك الشركات التي تقدم خدمات محرمة أيضا لا يجوز التعامل بأسهمها.

(6) **الصكوك الإسلامية:** وهي مصطلح عام للشهادة المالية الإسلامية (السندات الإسلامية) (Khan, 2010: 815). وتعرف الصكوك الإسلامية من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها عبارة عن "وثائق مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك

وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" (حميد ورضا ، 2018 : 322 ) . أي هي "صكوكٌ تصدرها مؤسساتٌ ماليةٌ باعتبارها مضاربا مقابل حصةٍ شائعةٍ في رأسال مشروعٍ معينٍ أو مشروعاتٍ متعددةٍ تشارك في الأرباح المتوقعة أو الخسائر المحتملة وتميزُ بأجلٍ متفاوتةٍ وبقدرةٍ مختلفةٍ على التداول والاسترداد" (علي ، 2016 : 476 ) . وبذلك فهي "أوراقٌ ماليةٌ تتوافق مع الشريعة الإسلامية ومبادئها الاستثمارية ، والتي تحظرُ فرضَ أو دفعِ الفائدة" (Olad ، 2012 : 29) . وتقسّم الصكوك الإسلامية إلى عدة أنواع تصل إلى أربعة عشر نوعا ، وستتم الإشارة إلى أهم أنواع هذه الصكوك ، وهي كالآتي :

أ- **صكوك المضاربة**: تنبع صكوك المضاربة مبادئ أداة المضاربة التي تعني أن أحد الطرفين سيوفّر رأس المال ( حامل الصكوك ) ، سيوفّر الطرف الآخر القوة العاملة والإدارة اللازمتين . سينتقن حاملو الصكوك والمضارب على نسبٍ ربحٍ معينةٍ ، لكن الخسائر ستكون على حامل الصكوك فقط . هذا النوع من الصكوك مناسبٌ لأنواعٍ مختلفةٍ من الاستثمارات لجمع الأموال ( Fleifel ، 2009 : 64 ) .

ب- **صكوك المشاركة** : تتشابه صكوك المشاركة كثيرا مع صكوك المضاربة . ولكن تختلف بشكلٍ أساسيٍّ بأن هذا النوع من الصكوك له جهةٌ وسيطةٌ تصدر الصكوك للمستثمرين إذ تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشراكة ، بينما صكوك المضاربة يكون المالك كلاً من طرف ( أو مجموعة أطراف ) ( عبد القادر والبشير ، 2017 : 69 ) .

ت- **صكوك المراجعة** : وهي وثائقٌ متساوية القيمة يتم إصدارها لتحويل شراء سلعةٍ المراجعة حيث تصبح هذه السلعة مملوكةً لحملة الصكوك ، فصكوك المراجعة يصدرها الواعد بشراء بضاعةٍ معينةٍ بهامش ربحٍ محددٍ بنفسه أو عن طريق وسيطٍ ماليٍّ بعد تملك البائع وقبضه ، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها ، ويكتب فيها البائعون لبضاعة المراجعة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابةً عن مالكي صكوك المراجعة ( خليفة وعبد القادر ، 2017 : 158 - 159 )

ث- **صكوك السلم** : وهي عبارة عن صكوكٍ تمثل بيع سلعةٍ مؤجلةٍ التسليم ، حيث تعتبر من الديون العينية وذلك لأنها موصوفةٌ بتبث في الذمة ولا تزال في ذمة البائع . ولهذا السبب تعتبر هذه الصكوك غير قابلةٍ للبيع أو للتداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري فهي من الاستثمارات المحتفظ بها ( بريكة ومرابطي ، 2017 : 186 ) .

ج- **صكوك الاستصناع** : وهذا النوع يتم إصداره لتحصيل قيمة تصنيع السلعة لتتحول ملكية المصنوع لحملة الصكوك ، عن طريق إبرام عقدٍ بين طرفين مصدر و حامل الصك يقوم فيها المصدر بتصنيع المنتجات أو بناء المشاريع أما حامل الصك فيتكفل بتسديد مبلغ العقد في التاريخ المتفق عليه ( بوريمة وعويسي ، 2020 : 1519 ) .

ح- **صكوك الإجارة** : وهي عبارة عن وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية في عقارٍ مؤجرٍ أو في منفعة عقارٍ حيث تعطي صاحبها حق التملك والحصول على الأجرة والتصرف في ملكيته بما لا يضر بحقوق المستأجر ( أي أنها قابلةٌ للتداول ) . ويجوز تداول صكوك الإجارة منذ لحظة إصدارها بعد تملك حملة الصكوك للموجودات وحتى نهاية أجلها ( حمزة وجبلاحي ، 2018 : 141 ) . هو النوع الأكثر شيوعاً من السندات الإسلامية حالياً والذي لم يتأثر بالحكم العثماني ، وهو في الأساس سندٌ إيجارٍ / إيرادٍ . هنا يتم بيع الأصل الممولس للمقترض للممولين ثم تأجيره مرةً أخرى إلى المقترضين ، الذين يقومون بدفع مدفوعاتٍ منتظمةٍ للممولين من تدفق الدخل الناتج عن الأصل هذا الممولس وتدفع الدخل المرتبط به هو ما يجعل المعاملة إسلاميةً (Khan, 2010 : 815) .

2- **تبنى معايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية**: تعد المحاسبة من العلوم الاجتماعية التي تتأثر بقيمٍ ومثلٍ وأخلاقياتٍ أفراد المجتمع الذي تعمل فيه ، كما أنها تتطور من حيث الأساليب والإجراءات مع التغيرات المستمرة في الظروف المحيطة للوفاء بالحاجات المتنوعة من المعلومات المحاسبية (عبد القادر ، 2019 : 4) . لذا ينظر إلى المحاسبة الإسلامية بأنها (علمٌ يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، أي أنها مجموعة القواعد والمبادئ المستخدمة في جمع العمليات المالية وتصنيفها وتحليلها وتسجيلها من أجل قياس نتائج أعمال المشروعات الاقتصادية وإعداد القوائم المالية وعرضها على وفق أحكام الشريعة الإسلامية) (سمحان ، 2013 : 19) . ووفقاً لتلك الخصوصية، يتطلب بناء معايير إسلامية للمحاسبة في المؤسسات الإسلامية تحقيق العديد من الأغراض المهنية اللازمة التي تتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، والتي من أهمها ما يأتي (بن تومي ، 2013 : 56) (يعقوب ، 2011 : 63) :

1) تشكل مرجعاً ومنهج عملٍ معتبراً يعود إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية .

- (2) تشكل خارطة طريق ، إذ توضح تلك المعايير المعالجات المحاسبية لعمليات المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وهو ما يحقق مبدأ التوحيد والنبات .
  - (3) تساعد في إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمجموعة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وتقييمها بالشكل المناسب ، في ظل العولمة وانتشار التكتلات الإقليمية والدولية .
  - (4) تقدم المعايير الأدوات اللازمة لتلبية متطلبات المعاملات المالية الإسلامية ، وتساعد على توفير عرض عادل للوضع المالي ونتائج النشاط للمؤسسات والمصارف الإسلامية .
  - (5) توفر الثقة لمستخدمي القوائم المالية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية ، وتوفر أسس التجانس في التقارير المالية ، بما يزيد من عنصر الوضوح والشفافية في تفسيرها وتحليلها .
- وبالتأكيد فإن المحاسبة الإسلامية قد استفادت من الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة التقليدية ، طالما أن الفروض والمبادئ تعمل على تحقيق العدالة ، وإثبات الحقوق ، وإعطاء المعلومات بصدق ، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية (سمحان، 2011: 69).

جدول (3) مدى توافق المحاسبة الإسلامية مع الفروض والمبادئ المحاسبية المعاصرة

ت	الفروض المحاسبية	تطبيقها في المحاسبة الإسلامية	المبادئ المحاسبية	تطبيقها في المحاسبة الإسلامية
1	الوحدة المحاسبية	لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية طالما ان اصحاب الشركة يتحملون نتائج الاعمال غنما او غرما	القياس	لا يتلاءم القياس بموجب الكلفة التاريخية مع احكام الشريعة الاسلامية، لذا يتم القياس بموجب القيمة الحالية فهي تتلاءم مع احكام الشريعة الاسلامية لحساب حقوق جميع الاطراف بعدالة، فضلا عن حساب الزكاة.
2	الاستمرارية	التنضيق الحكمي اي التعبير عن الموجودات بالقيمة السوقية المتوقعة تحقيقها لتحديد حقوق كل طرف بعدالة.	الاعتراف بالايراد	يجل محل هذا المبدأ في المحاسبة الإسلامية الاعتراف بالمال المتقوم ايرادا ونفقه، فالربح المتحقق من عقود صحيحة شرعا كالمضاربة هو مال متقوم، بينما الفوائد المتحققة من الربا لا تعد مالا متقوما
3	الدورية	لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية لأنها تحقق مصالح الاطراف المختلفة، وفيها مرونة في التعامل	الاعتراف بالمصرف	لا يتعارض مع المحاسبة الإسلامية حيث يتم اثبات المصروفات عند تحققها نتيجة لارتباطها بإيرادات تحققت .
4	وحدة القياس النقدي	لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية على ان تتصف وحدة القياس بالدقة والموثوقية	الافصاح الشامل	لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية، لان الاحكام الشرعية تركز على الصدق في اعطاء المعلومات

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على كل من (حسين، 2019: 82) و (Jeter & Chany, 2018, 25).

وتتولى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI) كهيئة إسلامية دولية مستقلة رائدة غير هادفة للربح - أنشئت في عام 1991 ومقرها البحرين - مسؤولية إعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية الإسلامية على وجه التحديد، والتأكد من أن هذه المعايير يتم تنفيذها " وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية " (4, 2020, El-Halaby et al. ). فقد عملت الهيئة على إصدار المعايير المحاسبية من ضمن جملة من الإصدارات لتحقيق التقارب في التصورات والتطبيقات بين المؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب وعدم الانسجام بين التطبيقات لتلك المؤسسات ، وتلبية متطلبات وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي . حيث أصدرت الهيئة ( 28 ) معياراً محاسبياً والمعرضة كما في الملحق 2، وهذه المعايير هي من اختصاص مجلس معايير المحاسبة والتدقيق على مستوى الهيئة ، وهي محل تعديل وتطوير كلما دعت

الحاجة لذلك (القرى، 2010: 97). وتعد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية مرجعا لصياغة العديد من معايير المحاسبة الإسلامية ل (AAIOFI)، فقد لجأت الهيئة للاستفادة من تلك المعايير في وضع معايير المحاسبة الإسلامية (حسين، 2019: 86). إلا أن هناك مجالات تشكل مواضع اختلاف عند التقرير عن المعاملات المالية الإسلامية، وهي مجالات تشكل عوامل اختلاف أساسية بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، والتي يمكن بيانها من خلال الجدول (4).

جدول (4) مجالات الاختلاف الأساسية بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية

معايير المحاسبة الإسلامية	معايير المحاسبة والابلاغ الدولية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يجري الاستغناء عن عنصر الفائدة عند الاقتراض أو الإقراض.</li> <li>- عدم الاعتماد على علاقة الدائنية والمديونية والاعتماد على العلاقة القائمة على اساس المشاركة في الربح والخسارة وتحمل المخاطر.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعتمد العلاقة القائمة بين المصرف والمتعاملين على اساس عنصر الفائدة عند الاقتراض والاقتراض،</li> <li>- تعتمد على علاقة الدائنية والمديونية</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ينصب اهتمام مستخدمي القوائم المالية على المعلومات غير المالية، كإمتثال المصرف لمبادئ الشريعة وإرضاء الله عز وجل من خلال الاستثمار والتعامل بالحلال والابتعاد عن الربا.</li> <li>- تركيز المحاسبة المالية على توفير المعلومات غير المالية مع المعلومات المالية لكون المستخدمين بحاجة إليها للتنمية اموالهم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الغرض النهائي لمستخدمي القوائم المالية هو التخصيص الكفء لمواردهم في استخدامات أكثر ربحية.</li> <li>- المحاسبة المالية قائمة على اساس مفيد للقرارات، إذ يركز على تحديد الاحداث للمعاملات الاقتصادية لتلبية الحاجة من المعلومة المالية اساساً.</li> </ul>

المصدر: (بن تومي، 2013: 106-107) (برجة، 2019: 65-66).

ويمكن الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية في المجالات التي لا تغطيها المعايير الإسلامية والتي لا تخالف الشريعة الإسلامية. إذ يكشف تحليل العلاقة بين معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية إلى وجود فروقات مهمة تعيق إمكانية إحلال المعايير المحاسبية الدولية محل المعايير المحاسبية الإسلامية بشكل كامل، ومن هذه الفروق ما يمكن بيانه من خلال خمسة محاور هي (يعقوب، 2011: 66-67) (الطائي، 2016: 71):

- (1) عدم رغبة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية بتبني معايير المحاسبة الدولية، ويرجع ذلك إلى مسائل تتصل بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية رغم وجود معايير محاسبية دولية تغطي الجانب المحاسبي لبعض المعاملات الإسلامية إلا أنها لا تغطي جوانب أخرى، وفي هذه الحالة تطبق معايير المحاسبة الإسلامية عوضاً عن معايير المحاسبة الدولية.
- (2) التفرد والتخصص، الذي ينبثق من جوهر العمل المصرفي الإسلامي، حيث ينفرد بإنجاز معاملات مالية بحكم الأساس الشرعي الذي تقوم عليه. لذا تفتقر المعايير المحاسبية الدولية لكذا معالجات، وفي هذه الحالة تطبق المعايير الإسلامية على تلك النواحي.
- (3) التعارض التام، فهناك معايير محاسبية دولية لا يمكن اعتمادها في بيئة عمل المصارف الإسلامية، نظراً للتعارض التام مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى وفق ذلك لا تجد المعايير المحاسبية الدولية مكانة لها في القوائم المالية للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.
- (4) التماثل، في أحيان كثيرة يتم اعتماد معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، وبالتالي لم تصدر معايير إسلامية للمعاملات المالية التي تتشابه إجراءاتها المحاسبية مع الإجراءات التي تتضمنها المعايير المحاسبية الدولية، إذ إن هذه المعايير لا تشير مسائل الالتزام بأحكام الشريعة، وتعتبر كافية لمعالجة الجوانب الخاصة بممارسات وعمليات المؤسسات المالية الإسلامية.
- (5) التشابه وليس التطابق، إذ تعالج بعض المعايير الإسلامية عناصر مشابهة لتلك التي تشملها معايير المحاسبة الدولية، دون أن يحمل المعياران أي من أوجه التوافق. مثال ذلك معيار المحاسبة الإسلامية (28) «المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء والبيع الآجلة» الذي يتصدى لمعاملات البيع الائتاني التي يشتري فيها المصرف سلعة محددة القدر والصفة، بناءً على وعد من العميل بشرائها، مما يخلف ديناً في ذمة المشتري مراحته. لكن هذه الصيغة التمويلية على الرغم من أوجه الشبه الظاهرية لها مع الإقراض بفائدة، إلا أنها بعيدة عن التعامل الربوي،

فيما إن أحسن تطبيقها. ومن هنا، فإن متطلبات هذا المعيار لا تتوافق ومتطلبات IFRS 15 (الإيراد من العقود مع الزبائن) لهذا الشكل من المعاملات الائتمانية.

جدول (5) مجالات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ السولية في المصارف الإسلامية

معايير المحاسبة السولية التي تستخدمها المعايير المحاسبية الإسلامية التي تنفرد بها المؤسسات الإسلامية	معايير المحاسبة السولية التي لا تستخدمها المحاسبة الإسلامية	معايير المحاسبة السولية التي تستخدمها المحاسبة الإسلامية
<p>معياري (1): العرض والافصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية معياري (28): المراجعة ومبيعات الدفع المؤجلة معياري (3): التمويل بالمضاربة معياري (4): التمويل بالمشاركة معياري (7): السلم والسلم الموازي معياري (8): الاجارة والاجارة المنتهية بالتملك معياري (9): الزكاة معياري رقم (10): الاستصناع والاستصناع الموازي معياري (12): العرض والافصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية معياري (31): وكالة الاستثمار معياري (32): اجارة معياري (27): حسابات الاستثمار معياري (14): صناديق الاستثمار معياري (33): الاستثمار في الصكوك و الاسهم و الادوات المماثلة معياري (34): التقارير المالية لحاملي الصكوك</p>	<p>معياري (1): عرض القوائم المالية معياري (7): قائمة التدفقات النقدية معياري (10): الاحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية معياري (15): الايراد من العقود مع العملاء معياري (38) الاصول غير الملموسة معياري (24): الافصاح عن الاطراف ذات العلاقة معياري (37): المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة معياري (23): تكاليف الاقتراض معياري (28): الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة معياري (21): أثر التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية معياري (40): الاستثمارات العقارية معياري (41): الزراعة</p>	<p>معياري (2): المخزون معياري (19): منافع العاملين معياري (16): الممتلكات والمباني والمعدات معياري (8): السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات الاخطاء المحاسبية والاطفاء معياري (9): الادوات المالية حيث تستخدم منه فقط انخفاض القيمة معياري (27): القوائم المالية المنفصلة معياري (34): التقارير المالية المرحلية معياري (36): الانخفاض في قيمة الاصول معياري (12): ضرائب الدخل</p>

المصدر: (الغازي، 2015: 25).

**ثالثاً: الجانب العملي:**

1) واقع النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية المدرجة في السوق المالي العراقي

يعد الجانب الاستثماري من اهم الصفات الملازمة لأهداف وطبيعة عمل المصارف الإسلامية، اذ يعتبر الاستثمار المباشر في ادوات الاستثمار المادية او المالية من اهم الامور التي تحدد وجود المصرف الإسلامي ودرجة نموه وبقائه. وفي هذا السياق فان المحور الحالي يتناول دراسة وتحليل واقع النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2016-2020)، بحسب نوع وقيمة الاستثمار الى قيم كل من رأس المال واجمالي الموجودات والموجودات الثابتة للمصارف الإسلامية.

1) واقع الاستثمار بحسب نوع صيغة الاستثمار الى رأس المال المستثمر: تم حساب نسبة كل صيغة استثمار لكل مصرف اسلامي وذلك بقسمة مبلغ كل صيغة استثمار الى رأس مال المصرف المستثمر في هذه الصيغة للسنوات (2016-2020).

أ- مبلغ صيغة المضاربة الى رأس مال المصرف: تم جمع مبلغ كل من (مضاربة/الافراد ومضاربة/الشركات وكل ما يدخل تحت بند صيغة المضاربة) وتنقسم مجموع مبلغ صيغة المضاربة لكل سنة ولكل مصرف مستثمر في المضاربة الى رأس مال المصرف ولل سنوات (2016-2020) وكانت النتائج كما موضح في الجدول (6).

جدول (6) نسبة صيغة المضاربة الى رأس المال للسنوات (2016-2020)

السنوات					اسم المصرف الاسلامي
2020	2019	2018	2017	2016	
8.63%	8.76%	14.79%	8.94%	-	مصرف العربية الاسلامي
10.84%	1.98%	-	-	-	مصرف جيهان الاسلامي
-	-	-	-	6.28%	مصرف نور العراق الاسلامي
-	-	4.33%	9%	-	مصرف الدولي الاسلامي
-	17.54%	34.77%	29.81%	-	مصرف الراجح الاسلامي
-	2.48%	1.90%	3.78%	-	مصرف زين العراق الاسلامي
9.74%	7.69%	13.95%	12.88%	6.28%	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يبين الجدول (6) المصارف الإسلامية المستثمرة في صيغة المضاربة فقط، اذ استثمرت 6 مصارف إسلامية من أصل 20 مصرف إسلامي خلال الفترة (2016-2020)، كما ونلاحظ ان الاستثمار فيها كان بشكل متفاوت من مصرف الى اخر خلال الفترة. ففي سنة 2016 لم يستثمر في صيغة المضاربة سوى مصرف نور العراق الإسلامي، وبنسبة (6.28%)، حيث توقف عن الاستثمار بصيغة المضاربة في السنوات اللاحقة. اما خلال السنوات الاربعه التالية فقد كانت اعلى نسبة استثمار فيها في مصرف الراجح الإسلامي، وبنسبة (34.77%) في سنة 2018، فيما كانت أدنى نسبة استثمار الى رأس المال في مصرف زين العراق الإسلامي بنسبة (1.90%) في سنة .

ب- نسبة صيغة المشاركة الى رأس مال المصرف: تم جمع مبلغ كل من (المشاركة / افراد والمشاركة / شركات وتمويلات مشاركات اسلامية وكل ما يدخل تحت بند صيغ المشاركة) وتقسيم مجموع مبلغ صيغة المشاركة لكل سنة ولكل مصرف مستثمر في المشاركة الى رأس مال المصرف وللسنوات (2016-2020) وكانت النتائج كما موضح في الجدول (7).

جدول (7) نسبة صيغة المشاركة الى رأس المال للسنوات (2016-2020)

السنوات					اسم المصرف الاسلامي
2020	2019	2018	2017	2016	
9.66%	16.62%	-	16.96%	-	مصرف العربية الاسلامي
-	2.67%	-	-	-	مصرف اسيا العراق الاسلامي
4.60%	-	-	-	-	مصرف امين العراق الاسلامي
-	-	1.70%	0.23%	0.06%	مصرف جيهان الاسلامي
30.33%	24.06%	36.45%	38.40%	37.82%	مصرف ايلاف الاسلامي
3.37%	47.69%	25.40%	21.15%	19.12%	مصرف العراقي الاسلامي
-	-	-	-	6.80%	مصرف نور العراق الاسلامي
83.77%	33.96%	9.95%	-	-	مصرف الدولي الإسلامي
6.02%	14.86%	-	19.90%	-	مصرف الجنوب الإسلامي
-	-	-	-	0.53%	مصرف كردستان الدولي الاسلامي
-	0.34%	0.16%	0.16%	0.13%	مصرف العطاء (البلاد) الاسلامي
28.47%	23.52%	-	24.33%	-	مصرف المستشار الإسلامي
62.85%	64.28%	47.48%	30.92%	-	مصرف القابض الإسلامي
24.34%	26.64%	11.05%	-	-	مصرف القرطاس الإسلامي
-	57.11%	41.97%	-	-	مصرف الراجح الإسلامي
12%	6%	12.54%	-	-	مصرف الثقة الدولي الاسلامي

مصرف العالم الإسلامي	%19.81	%5.67	-	%5.10	%2
المتوسط	12.04%	17.52%	20.75%	24.83%	24.31%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يظهر من الجدول اعلاه المصارف الاسلامية المستثمرة في صيغة المشاركة، اذ استثمر فيها 17 مصرفا اسلاميا من أصل 20 مصرف اسلامي خلال الفترة (2016-2020)، كما ونلاحظ ان الاستثمار فيها كان بشكل متفاوت من مصرف الى اخر خلال الفترة المذكورة. ففي سنة 2016 لم يستثمر في صيغة المشاركة سوى 7 مصارف اسلامية، فيما كانت اعلى نسبة استثمار في المصرف الدولي الاسلامي بنسبة (83.77%) في سنة 2020، وأدني نسبة للاستثمار فيها في مصرف جيهان الاسلامي اذ تمثلت بنسبة (0.06%) في سنة 2016.

ت- نسبة صيغة المراجعة الى رأس مال المصرف: تم جمع مبلغ كل من (مراجعة /افراد ومراجعة/ شركات وكل ما يدخل تحت بند صيغ المراجعة) وتقسيم مجموع مبلغ صيغة المراجعة لكل سنة ولكل مصرف مستثمر في المراجعة الى رأس مال المصرف وللسنوات (2016-2020) وكانت النتائج كما موضح في الجدول (8).

جدول (8) نسبة صيغة المراجعة الى رأس المال للسنوات (2016-2020)

اسم المصرف الاسلامي	السنوات				
	2020	2019	2018	2017	2016
مصرف العربية الاسلامي	%0.21	%0.22	-	%0.22	-
مصرف اسيا العراق الاسلامي	%15.64	%13.13	%14.34	-	-
مصرف امين العراق الاسلامي	%4.45	-	-	-	-
مصرف جيهان الاسلامي	%11.09	%5.29	%4.14	%12.75	%43.68
مصرف اليف الاسلامي	%13.70	%9.38	%15.80	%16.78	%17.74
مصرف العراقي الاسلامي	%50.90	%28.01	%20.49	%55.47	%55.05
مصرف نور العراق الاسلامي	%36.53	%18.46	%17.04	%18.85	%13.93
مصرف الدولي الاسلامي	%14.18	%15.19	%21.39	%12.95	%8.25
مصرف الجنوب الاسلامي	%37.39	%19.51	%23.89	-	-
مصرف كردستان الدولي الإسلامي	%0.52	%0.51	%0.38	%0.63	%3.51
مصرف العطاء (البلاد) الاسلامي	-	%0.74	%6.20	%15.08	-
مصرف المستشار الاسلامي	%21.15	%18.19	%4.50	%18.82	-
مصرف الوطني الاسلامي	-	%114.76	%157.67	%210.08	%173.25
مصرف القابض الاسلامي	%3.20	%3.43	%3.32	-	-
مصرف القرطاس الاسلامي	%4.07	%3.61	%1.30	-	-
مصرف الراجح الاسلامي	-	%0.01	%0.02	%0.02	-
مصرف الطيف الاسلامي	%0.90	%0.14	-	-	-
مصرف الثقة الدولي الاسلامي	%4.95	%0.83	%6.23	%2.35	-
مصرف العالم الاسلامي	%4.88	%3.68	%7.16	%2.85	%1.96
مصرف زين العراق الاسلامي	%5.24	%1.32	-	%2.01	-
المتوسط	13.47%	13.50%	18.99%	26.35%	39.67%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يبين الجدول اعلاه المصارف الاسلامية المستثمرة في صيغة المراجعة، اذ استثمرت جميع المصارف المدرجة في هذه الصيغة خلال الفترة (2016-2020)، وكانت اعلى نسبة استثمار خلال الفترة لدى المصرف الوطني الاسلامي بنسبة (210.08%) في سنة 2017 وهذا يعود الى ارتفاع

الاستثمار في صيغة المراوحة على رأس المال لهذا المصرف ، وأدنى نسبة للاستثمار فيها في مصرف الراجح الاسلامي اذ تمثلت بنسبة (0.01%) في سنة 2019.

ث- نسبة صيغة الاستصناع الى رأس مال المصرف: تم تقسيم مبلغ صيغة الاستصناع لكل سنة ولكل مصرف مستثمر في الاستصناع الى رأس مال المصرف وللسنوات (2020-2016) وكانت النتائج كما موضح في الجدول (9).

جدول (9) نسبة صيغة الاستصناع الى رأس المال للسنوات (2020-2016)

السنوات					اسم المصرف الاسلامي
2020	2019	2018	2017	2016	
%0.01	%0.01	%0.05	%0.17	%0.04	المصرف العراقي الاسلامي
-	-	-	%2.72	-	مصرف القابض الاسلامي
0.01%	0.01%	0.05%	1.44%	0.04%	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يظهر من خلال الجدول السابق، بان المصارف الإسلامية المستثمرة في صيغة الأستصناع، هي مصرفان اسلاميان من أصل 20 مصرف اسلامي خلال الفترة (2020-2016)، كما ونلاحظ ان في سنة 2017 لم يستثمر في صيغة الاستصناع سوى مصرف القابض الاسلامي وبنسبة (2.72%) ولم يتم الاستثمار بصيغة الاستصناع في السنوات اللاحقة. اما خلال السنوات الاربعه التالية فقد كانت اعلى نسبة استثمار فيها لدى مصرف القابض الاسلامي بنسبة (2.72%) في سنة 2017، وأدنى نسبة للاستثمار فيها في المصرف العراقي الاسلامي بنسبة (0.01%) في كل من سنة (2019 و2020).

ج- نسبة صيغة الاجارة الى رأس مال المصرف: تم تقسيم مبلغ صيغة الاجارة لكل سنة ولكل مصرف مستثمر في الاجارة الى رأس مال المصرف وللسنوات (2020-2016) وكانت النتائج كما موضح في الجدول (10).

جدول (10) نسبة صيغة الاجارة الى رأس المال للسنوات (2020-2016)

السنوات					اسم المصرف الاسلامي
2020	2019	2018	2017	2016	
%0.54	%0.71	%0.23	-	-	مصرف اسيا العراق الاسلامي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يتبين من خلال الجدول (10) بانه لم يستثمر في هذه الصيغة سوى مصرف اسيا العراق من أصل 20 مصرف اسلامي خلال الفترة (2016-2020)، وكانت اعلى نسبة استثمار فيها بنسبة (0.71%) في سنة 2019، وأدنى نسبة للاستثمار فيها كانت بنسبة (0.23%) في سنة 2017.

ح- نسبة الاستثمار العقاري الى رأس مال المصرف: تم تقسيم مبلغ الاستثمار العقاري لكل سنة ولكل مصرف مستثمر في الاستثمار العقاري الى رأس مال المصرف وللسنوات (2020-2016) وكانت النتائج كما موضح في الجدول (11).

جدول (11) نسبة الاستثمار العقاري الى رأس المال للسنوات (2020-2016)

السنوات					اسم المصرف الاسلامي
2020	2019	2018	2017	2016	
-	%33.31	%19.01	-	-	مصرف الوطني الاسلامي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يظهر من الجدول (11) بانه لم يستثمر في الاستثمار العقاري سوى المصرف الوطني الاسلامي من أصل 20 مصرف اسلامي خلال الفترة (2016-2020)، كما ونلاحظ ان الاستثمار فيها ضعيف، اذ لم يتم الاستثمار في العقارات سوى في كل من سنة 2018 و2019، فقد تمثلت اعلى نسبة استثمار فيها بنسبة (33.31%) في سنة 2019، وأدنى نسبة للاستثمار بنسبة (19.01%) في سنة 2018.

خ- نسبة الودائع الائتمانية / استثمار مشترك الى رأس مال المصرف: تم تقسيم مبلغ الودائع الائتمانية / استثمار مشترك لكل سنة وكل مصرف مستثمر في الودائع الائتمانية / استثمار مشترك الى رأس مال المصرف وللسنوات (2016-2020) وكانت النتائج كما موضح في الجدول (12).  
جدول (12) نسبة الودائع الائتمانية / استثمار مشترك الى رأس المال للسنوات (2016-2020)

السنوات					اسم المصرف الاسلامي
2020	2019	2018	2017	2016	
-	%15.81	%38.15	%43.07	-	مصرف جيهان الاسلامي
%0.06	%0.01	-	%0.01	%0.92	مصرف كردستان النولي الاسلامي
-	%4.95	%1.72	-	%5.27	مصرف العطاء الاسلامي
0.06%	6.92%	19.94%	21.54%	3.10%	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يتبين من خلال الجدول (12) بان المصارف الإسلامية المستثمرة في الودائع الائتمانية / الاستثمار المشترك لم تكن سوى 3 مصارف إسلامية من اصل 20 مصرف اسلامي خلال الفترة (2016-2020) ، كما ونلاحظ ان الاستثمار فيها متفاوت من مصرف الى اخر ، اذ نجد ان اعلى نسبة استثمار فيها في مصرف جيهان الاسلامي بنسبة (43.07%) في سنة 2017 ، وادنى نسبة للاستثمار فيها في مصرف كردستان الدولي الاسلامي بنسبة (0.01%) في كل من سنة 2017 و2019.

ر- نسبة الاستثمارات المالية الى رأس مال المصرف: تم جمع مبلغ كل من (الاستثمارات في الشركات التابعة والاستثمارات في الاسهم والاستثمارات المحتفظ بها لغاية تاريخ الاستحقاق وكل ما يدخل تحت بند الاستثمارات المالية) وتقسيم مجموع مبلغ الاستثمارات المالية لكل سنة وكل مصرف مستثمر في الاستثمارات المالية الى رأس مال المصرف وللسنوات (2016-2020) وكانت النتائج كما موضح في الجدول (13).  
جدول (13) نسبة الاستثمارات المالية الى رأس المال للسنوات (2016-2020)

السنوات					اسم المصرف الاسلامي
2020	2019	2018	2017	2016	
%12.28	%20.30	%10.00	%10.30	-	مصرف العربية الاسلامي
%12.29	%11.07	%10.00	-	-	مصرف اسيا العراق الاسلامي
%24.50	%21.00	-	%21.00	-	مصرف امين العراق الاسلامي
%14.75	%14.39	%0.10	%0.10	%0.10	مصرف جيهان الاسلامي
%8.40	%7.92	%7.97	%4.01	%4.93	مصرف ايلاف الاسلامي
%6.68	%1.09	%3.51	%0.20	%5.60	مصرف العراقي الاسلامي
%0.02	%0.02	%4.00	%0.02	-	مصرف نور العراق الاسلامي
%19.67	-	%12.92	-	-	مصرف النولي الاسلامي
%1.50	%27.34	%14.55	-	-	مصرف الجنوب الاسلامي
%10.42	%10.42	%0.68	%10.42	%2.97	مصرف كردستان النولي الاسلامي
-	%9.52	%12.43	%13.05	%9.46	مصرف العطاء (بلاد) الاسلامي
-	-	%26.00	-	-	مصرف المستشار الاسلامي
-	-	%0.00	-	-	مصرف الوطني الاسلامي
%0.30	%0.30	-	-	-	مصرف القايس الاسلامي
%9.86	-	-	-	-	مصرف القرطاس الاسلامي
%19.20	%19.20	%19.28	%10.00	-	مصرف الثقة النولي الاسلامي
%36.39	%15.90	%14.00	%12.00	-	مصرف العالم الاسلامي
%44.57	-	-	-	-	مصرف زين العراق الاسلامي

14.73%	11.42%	9.68%	8.11%	4.61%	المتوسط
--------	--------	-------	-------	-------	---------

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يظهر من خلال الجدول (13) بان هناك 18 مصرفا اسلاميا من أصل 20 مصرف اسلامي قد استثمر في الصيغة خلال الفترة (2016-2020)، ونجد ان في سنة 2016 لم يستثمر في الاستثمارات المالية سوى 5 مصارف اسلامية. وكانت اعلى نسبة استثمار فيها في مصرف زين العراق الاسلامي اذ تمثلت بنسبة (44.57%) في سنة 2020، وأدى نسبة للاستثمار فيها في المصرف الوطني الاسلامي اذ تمثلت بنسبة (0.002%) في سنة 2018.

ز. نسبة صيغة القرض الحسن الى رأس مال المصرف: تم تقسيم مبلغ صيغة القرض الحسن لكل سنة ولكل مصرف مستثمر في القرض الحسن الى رأس مال المصرف ولل سنوات (2016-2020) وكانت النتائج كما موضح في الجدول (14).

جدول (14) نسبة صيغة القرض الحسن الى رأس المال للسنوات (2016-2020)

السنوات					اسم المصرف الاسلامي
2020	2019	2018	2017	2016	
0.43%	-	-	-	-	مصرف امين العراق الاسلامي
0.01%	0.02%	0.11%	11.15%	31.97%	مصرف جيهان الإسلامي
0.80%	15.02%	-	-	-	مصرف ايلاف الإسلامي
0.04%	0.02%	0.05%	-	-	مصرف العراقي الإسلامي
-	0.001%	-	0.001%	-	مصرف نور العراق الاسلامي
0.17%	-	-	-	-	مصرف الدولي الإسلامي
0.12%	0.11%	0.09%	0.05%	-	مصرف الجنوب الإسلامي
0.02%	0.03%	0.08%	0.04%	0.00%	مصرف كردستان الولي الاسلامي
-	0.01%	-	-	18.24%	مصرف العطاء (بلاد) الاسلامي
0.13%	-	-	-	-	مصرف الطيف الإسلامي
0.01%	0.003%	-	-	-	مصرف الثقة الدولي الاسلامي
0.20%	0.09%	-	0.94%	-	مصرف العالم الإسلامي
0.19%	1.70%	0.08%	2.44%	16.74%	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يظهر الجدول (14) المصارف الاسلامية المستقرة في صيغة المضاربة، اذ استثمر 12 مصرفا اسلاميا من أصل 20 مصرف اسلامي خلال الفترة (2016-2020)، ونلاحظ ان الاستثمار فيها كان بشكل متفاوت من مصرف الى اخر خلال تلك الفترة. اذ نجد ان في سنة 2016 لم يستثمر فيها سوى ثلاث مصارف اسلامية. وكانت اعلى نسبة استثمار فيها في مصرف جيهان الاسلامي اذ تمثلت بنسبة (31.97%) في سنة 2016، وأدى نسبة للاستثمار فيها في كل من مصرف نور العراق الإسلامي بنسبة (0.001%) في كل من السنتين 2017 و2019.

2) نسب اجمالي صيغ الاستثمار الى رأس المال لجميع المصارف المدرجة في السوق المالي: تم تقسيم اجمالي مبلغ كل صيغة استثمار لكل المصارف الاسلامية المدرجة في السوق المالي الى اجمالي رؤوس الاموال لهذه المصارف للفترة (2016-2020)، بعد ان تم تقسيم صيغ الاستثمار الى مجموعتين، تمثلت المجموعة الاولى بصيغ استثمار مادية والمقسمة ايضا بحسب اهداف المصارف التحويلية والاستثمارية والاجتماعية والاقتصادية، فيما تمثلت المجموعة الثانية بالاستثمارات المالية. وكانت النتائج كما موضح في الجدول (15).

جدول (15) نسبة اجمالي صيغ الاستثمار الى اجمالي رأس المال للسنوات (2016-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	نوع الاستثمارات	طبيعة الاستثمار
1.093%	1.709%	3.619%	2.648%	0.506%	مضاربة	تموي
11.263%	16.200%	11.460%	8.494%	6.820%	مشاركة	

11.275%	13.069%	16.295%	19.162%	23.815%	مراجحة	اقتصادي
0.001%	0.001%	0.003%	0.166%	0.004%	استصناع	استثماري
0.018%	0.023%	0.005%	-	-	اجارة	
-	1.855%	1.108%	-	-	عقاري	
0.006%	1.170%	2.359%	2.523%	0.544%	ودائع ائتمانية / استثمار مشترك	
0.083%	0.851%	0.022%	0.714%	4.100%	قرض حسن	اجتماعي
34.879%	34.872%	33.705%	35.789%	35.789%	اجمالي الاستثمارات المادية	
10.874%	7.655%	6.184%	4.290%	2.002%	استثمارات مالية	الاستثمار في الاسواق المالية
42.534%	41.056%	37.995%	37.791%	37.791%	الاجمالي الاستثمارات المادية والمالية	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يتبين من خلال الجدول (15) بان الاستثمار كان متفاوتاً من مصرف الى اخر خلال الفترة. اذ تشير نسب الاستثمارات المادية الى ان الاستثمار في صيغة المراجحة كان اعلى من باقي صيغ الاستثمار اذ تمثلت نسبتها (24%) في سنة 2016، وأدنى نسبة للاستثمار كان في صيغة الاستصناع اذ تمثلت نسبة الاستثمار فيها (0.001%) خلال سنة 2019 و 2020، وذلك لعدم الاستثمار فيها. اما بالنسبة للاستثمارات المالية فارتفعت نسبة الاستثمار فيها من (2%) في سنة 2016 الى (11%) في سنة 2020.

3) نسبة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات للمصارف المدرجة في السوق المالي: تم تقسيم اجمالي كل صيغة استثمار لجميع المصارف الاسلامية الى اجمالي موجودات المصارف المدرجة للفترة (2016-2020)، وكانت النتائج كما موضح في الجدول (16).

جدول (16) اجمالي نسبة الاستثمارات الى اجمالي الموجودات للمصارف المدرجة في السوق المالي

2020	2019	2018	2017	2016	نوع الاستثمارات	طبيعة الاستثمار
0.639%	0.999%	2.437%	1.604%	0.298%	مضاربة	تفوي
6.584%	9.470%	7.718%	5.145%	4.017%	مشاركة	
6.591%	7.640%	10.975%	11.607%	14.028%	مراجحة	اقتصادي
0.0003%	0.0004%	0.002%	0.100%	0.002%	استصناع	استثماري
0.010%	0.014%	0.004%	-	-	اجارة	
-	1.085%	0.746%	-	-	عقاري	
0.003%	0.684%	1.589%	1.528%	0.320%	ودائع ائتمانية / استثمار مشترك	
0.048%	0.497%	0.015%	0.432%	2.415%	قرض حسن	اجتماعي
20.389%	23.485%	20.416%	21.081%	21.081%	اجمالي الاستثمارات المادية	
6.357%	4.475%	4.165%	2.598%	1.179%	استثمارات مالية	الاستثمار في الاسواق المالية
24.865%	27.650%	23.014%	22.260%	22.260%	الاجمالي الاستثمارات المادية والمالية	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يظهر من خلال الجدول (16) بان نسب الاستثمار في صيغ الاستثمار بالنسبة للموجودات الكلية ضعيف خلال الفترة المدروسة. فبالنسبة للاستثمارات المادية نجد ان الاستثمار في صيغة المراجحة كان اعلى من باقي صيغ الاستثمار اذ بلغت نسبة الاستثمار (14%) في سنة 2016، اذ انخفضت النسبة عنها مقارنة بالنسبة لرأس المال، وأدنى نسبة للاستثمار كان في صيغة الاستصناع اذ تمثلت نسبة الاستثمار فيها بمقدار

0.0003%) في سنة 2020. اما بالنسبة للاستثمارات المالية فارتفعت نسبة الاستثمار فيها من (1%) في سنة 2016 الى (6%) في سنة 2020.

4) نسبة صيغ الاستثمار الى الموجودات غير المتداولة: تم تقسيم اجمالي كل صيغة استثمار لكل المصارف الإسلامية على اجمالي الموجودات غير المتداولة لكل المصارف المدرجة في السوق المالي للسنوات (2016-2020)، وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (17).

جدول (17) نسب اجمالي صيغ الاستثمار الى اجمالي الموجودات غير المتداولة

2020	2019	2018	2017	2016	نوع الاستثمارات	طبيعة الاستثمار
6.030%	9.431%	22.969%	15.557%	3.618%	مضاربة	تموي
62.159%	89.406%	72.743%	49.905%	48.719%	مشاركة	
62.226%	72.127%	103.437%	112.592%	170.115%	مراوحة	اقتصادي
0.003%	0.004%	0.020%	0.973%	0.026%	استصناع	استثماري
0.099%	0.130%	0.034%	-	-	اجارة	
-	10.240%	7.034%	-	-	عقاري	
0.031%	6.460%	14.976%	14.823%	3.886%	ودائع اثمانية / استثمار مشترك	
0.456%	4.696%	0.140%	4.192%	29.288%	قرض حسن	اجتماعي
192.494%	221.352%	198.042%	255.652%	255.652%	اجمالي الاستثمارات المادية	
60.014%	42.248%	39.254%	25.205%	14.301%	استثمارات المالية	الاستثمار في الاسواق المالية
234.742%	260.605%	223.247%	269.952%	269.952%	الاجمالي الاستثمارات المادية والمالية	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

يتبين من خلال الجدول (17) بان نسب الاستثمار في صيغ الاستثمار الى الموجودات غير المتداولة ضعيف خلال السنوات الخمسة. ففيما يتعلق بالاستثمارات المادية نجد ان الاستثمار في صيغة المراوحة كان اعلى من باقي صيغ الاستثمار وهذا يعود الى ارتفاع الاستثمار في هذه الصيغة من قبل المصارف الإسلامية، اذ تمثلت نسبتها بمقدار (14%) في سنة 2016 وانخفضت النسبة عنها قياسا الى رأس المال، فيما كانت أدنى نسبة للاستثمار في صيغة الاستصناع اذ تمثلت نسبة الاستثمار فيها بمقدار (0.003%) في سنة 2020. اما بالنسبة للاستثمارات المالية فارتفعت نسبة الاستثمار فيها من (1%) في سنة 2016 الى (6%) في سنة 2020 ان من اسباب انخفاض قيمة الاستثمار في صيغ التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية هو انها تتعامل أكثر بصيغ التمويل ذات العائد الثابت مثل المراوحة وهذا ما اوضحته النسب الظاهرة في الجداول السابقة بالمقارنة برأس المال والموجودات الكلية وغير المتداولة اذ تمثلت نسبة المراوحة بأعلى النسب عن باقي صيغ التمويل الإسلامية كالمضاربة والمشاركة ذات العائد المتغير، وهذا يعود لعدة أسباب منها تفضيل عملائها لصيغة المراوحة على حساب صيغ التمويل الإسلامية المضاربة والمشاركة على اعتبار أن الأخيرة تضطرم إلى كشف سجلات مفصلة عن أعمالهم إضافة إلى عدم قدرتهم على تملك المشروع إلا بعد فترة طويلة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمشاركة المتناقصة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعاني الصيغ ذات العائد المتغير بمجموعة من المعوقات تجعل التعامل بها أمرا صعبا على سبيل المثال... فالمشاركة تعتمد على مجموعة من مصادر التمويل وتكون هذه الاموال طويلة الاجل ليستطيع المصرف توجيه استثماراته دون التصفية السريعة لمشاركته. كما وان عدم التطبيق السليم للمعايير الإسلامية وعدم الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية وضعف قدرة المصارف الإسلامية وعدم قدرتها على الانتشار والتوسع ادى الى عدم قدرتها على تنوع محافظتها الاستثمارية وذلك لكون مواردها المالية غير كافية بسبب نقص سيولتها والتي من خلالها يتم تقليل مخاطر صيغ الاستثمار الإسلامية.

### 3.2.4 واقع تبني المصارف الإسلامية العراقية لمعايير المحاسبة الإسلامية:

تم تقييم واقع تبني المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI)، من خلال دراسة التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق

للأوراق المالية، وتقارير مراقبي الحسابات في تحديد السياسة المحاسبية المتبعة القائمة على تبني معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAIOFI) وبيان درجة تطبيق المصارف للمعايير الإسلامية من غير المطبقة وكذلك المطبقة بشكل جزئي. وكما موضح في الجدول (18)

جدول (18) عدد ونسبة المعايير المطبقة فعلا من قبل المصارف الإسلامية لسنة 2020

المصارف الإسلامية المدرجة في السوق المالي	تبني المعايير الإسلامية	عدد المعايير المطبقة فعلا	نسبة التطبيق الفعلية
مصرف العربية الإسلامي	تطبيق كامل	9	41%
مصرف اسيا العراق الإسلامي	لا يطبق	-	0%
مصرف امين العراق الإسلامي	تطبيق جزئي	6	27%
مصرف جيهان الإسلامي	تطبيق كامل	9	41%
مصرف ايلاف الإسلامي	لا يطبق	—	0%
مصرف العراقي الإسلامي	تطبيق جزئي	6	27%
مصرف نور العراق الإسلامي	تطبيق جزئي	8	36%
مصرف النبوي الإسلامي	تطبيق كامل	10	45%
مصرف الجنوب الإسلامي	لا يطبق	—	0%
مصرف كردستان النبوي الإسلامي	تطبيق كامل	9	41%
مصرف العطاء (البلاد) الإسلامي	لم يتم نشر التقارير المالية السنوية لسنة 2020		0%
مصرف المستشار الإسلامي	لا يطبق	—	0%
مصرف الوطني الإسلامي	لم يتم نشر التقارير المالية السنوية لسنة 2020		0%
مصرف القابض الإسلامي	تطبيق جزئي	6	27%
مصرف القرطاس الإسلامي	تطبيق كامل	6	27%
مصرف الراجح الإسلامي	لم يتم نشر التقارير المالية السنوية لسنة 2020		0%
مصرف الطيف الإسلامي	لا يطبق	—	0%
مصرف الثقة الدولي الإسلامي	تطبيق كامل	12	55%
مصرف العالم الإسلامي	لا يطبق	—	0%
مصرف زين العراق الإسلامي	تطبيق جزئي	6	27%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية وتقارير مراقبي الحسابات للمصارف عينة البحث.

يلاحظ من خلال الجدول (18)، بان هناك 7 مصارف قد تبنت المعايير الإسلامية كسياسة محاسبية متكاملة من أصل 20 مصرفاً إسلامياً، في حين لم يتم نشر تقارير 3 مصارف إسلامية أخرى، فيما طبقت المصارف الأخرى المعايير المحاسبية الإسلامية بشكل جزئي فيما يتعلق فقط بمصادر التمويل الإسلامي. وقد تفاوت عدد المعايير المحاسبية الإسلامية المطبقة فعليا من مصرف الى اخر. اذ تحدد السياسات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للمصارف وتقارير مراقبي الحسابات مدى تبني المعايير المحاسبية الإسلامية بالكامل وانه ملتزم بتطبيقها فعلا، ولكن عدد المعايير المطبقة يعود الى واقع ونوع الاستثمارات التي يقوم بها المصرف الإسلامي. حيث تمثل مصرف الثقة الدولي بأعلى نسبة تطبيق للمعايير الإسلامية والمقدرة ب (55%)، حيث ان انخفاض مستوى تطبيق المعايير الإسلامية يعود الى ان المصارف الإسلامية تعاني من ضعف في فهم طبيعة المعايير المحاسبية الإسلامية واهميتها وايضا قلة الكوادر البشرية المؤهلة في هذا المجال الى جانب ضعف الالتزام بضوابط الشريعة

الإسلامية في أعمالها المصرفية، وضعف في رقابة البنك المركزي العراقي لتلك المصارف في تطبيق المتطلبات القانونية والتنظيمية، وكل هذا بسبب التحديات التي تواجهها الصناعة المصرفية الإسلامية على المستوى الاقتصادي والسياسي الذي تشهده البيئة العراقية خلال فترة الدراسة (2016-2020). اما الجدول (19) يوضح نسبة عدد المصارف الإسلامية المدرجة في السوق المالي والمطبقة بشكل كامل للمعايير المحاسبية الإسلامية وتلك المطبقة بشكل جزئي او غير مطبقة للفترة (2016-2020).

جدول (19) نسبة المصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية

البيان	السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة عدد المصارف المطبقة للمعايير الإسلامية بشكل كامل الى عدد المصارف الكلية		10%	20%	30%	30%	30%
نسبة عدد المصارف غير المطبقة للمعايير الإسلامية الى عدد المصارف الكلية		75%	65%	40%	40%	30%
نسبة عدد المصارف المطبقة للمعايير الإسلامية بشكل جزئي الى عدد المصارف الكلية		0%	0%	30%	30%	25%

المصدر: من اعداد الباحثان

يظهر من خلال الجدول (19)، ان نسبة عدم تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية اعلی في سنة 2016 من نسبة تطبيقها، اذ تمثلت نسبة عدم تطبيق المعايير الإسلامية ب (75%) لتتخف في السنوات التالية لتصل الى (30%) في سنة 2020 مما يوشح ارتفاع مستوى تطبيق المعايير الإسلامية خلال السنوات الاخيرة، كما كان ادنى مستوى لتطبيق المعايير الإسلامية بشكل كامل في سنة 2016 بنسبة (10%) ثم ارتفعت تدريجياً وصولاً الى (30%) في سنة 2020 وهو يمثل تنامي الالتزام بقانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة 2015 وكذلك تنفيذاً لاستراتيجية البنك المركزي العراقي الموضوعة للفترة (2016-2020)، اما نسب التطبيق الجزئي فقد قامت بعض المصارف الإسلامية بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية بشكل جزئي فقط لأدوات التمويل منذ سنة 2018 وذلك وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العراقي في الكتاب الصادر عنه المرقم 289/3/9 في تاريخ 2018/8/1، اذ كانت نسبة التطبيق الجزئي للمعايير الإسلامية في المصارف الإسلامية للسنتين 2018 و2019 (30%) ثم انخفضت في سنة 2020 الى (25%) نتيجة لارتفاع التطبيق الكامل للمعايير الإسلامية من قبل المصارف الإسلامية.

وخلال العرض السابق، يلاحظ الباحثان تفاوت في نسب الاستثمار لكل صيغة من صيغ الاستثمار من مصرف الى اخر ويعود ذلك الى اختلاف نشاط كل مصرف وتوجهاته الاستثمارية، وكذلك تفاوت تبني معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة (AAOIFI) من قبل المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

#### رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

##### 1. الاستنتاجات

- أ- تتميز المصارف الإسلامية بأن لها كياناً متميزاً نتيجة لاعتمادها على ضوابط الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها باعتبارها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وليس مبدأ المديونية القائم على مفهوم الفائدة.
- ب- تتخذ المصارف الإسلامية صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي محمكاً أساسياً لعملها، والتي تتخذ أشكالاً متعددة حسب آلية عملها وأهدافها التي تميزها عن غيرها من المصارف التقليدية القائمة على العمل بالصيغة الائتمانية أساساً.
- ت- تلعب الطبيعة الاستثمارية للمصارف الإسلامية دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، يمتد القطاع الاقتصادي ووحدها ومؤسساته المختلفة بالموارد اللازمة لتنفيذ عملية الاستثمار وتطوير ودفع الاقتصاد إلى الأمام.
- ث- تفاوت الاستثمار في المصارف الإسلامية العراقية في صيغ الاستثمار المختلفة، حيث كان الاستثمار في المراجحة والمشاركة على التوالي أعلى من باقي صيغ الاستثمار، فيما تمثلت كل من صيغتي الاستثمار والإجارة في أدنى مستوياتها بالنسبة لصيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية إذ كان الاستثمار فيها ضعيفاً جداً.

- ج- انخفاض الاستثمار في المضاربة والمراجحة والمشاركة وغيرها من صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في المصارف الإسلامية العراقية، وذلك لما يشهده العراق من أوضاع اقتصادية غير مستقرة خلال فترة البحث.
- ح- تنامي نسبة الاستثمار في الاستثمارات المالية (بالأسهم والصكوك الإسلامية والشركات التابعة وغيرها من الاستثمارات المالية) بصورة تدريجية خلال فترة الدراسة، على العكس من الاستثمارات المادية والتي رغم ارتفاع نسبة الاستثمار فيها خلال السنوات الأربعة الأولى إلا أنها في سنة 2020 أظهرت انخفاض حاد في نسب الاستثمار فيها.

## 2. التوصيات:

- أ- ضرورة التزام المصارف الإسلامية بضوابط الشريعة الإسلامية والتي تبين أصالة المسلمين واستقلالهم في تشريعهم المستمدة من كتاب الله.
- ب- ضرورة توجّه البنك المركزي العراقي إلى استحداث أدوات مالية جديدة تتناسب وبيئة المصارف الإسلامية العراقية، وكذلك تلبية متطلبات الزبائن المختلفة.
- ت- أهمية إيلاء دائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي لتطوير سبل رقابة الأنشطة الاستثمارية للمصارف الإسلامية وتخفيفها على الاستثمارات ذات الأبعاد الاقتصادية والتنموية.
- ث- ضرورة مطالبة البنك المركزي للمصارف الإسلامية بالالتزام بدورها الاستثماري والتنموي والاجتماعي ووضع الخطط لتطوير الجانب الاستثماري وذلك باستغلال الموارد المالية المتاحة من مختلف مصادر التمويل لاستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة مما يساعد على تحسين الجانب التنموي للبلاد ورفع كفاءة الأداء المالي والاجتماعي وزيادة ثقة المودعين في المصارف الإسلامية.
- ج- ضرورة موازنة المصارف الإسلامية الاستثمار في صيغ الاستثمار ذات الأجل الطويل (المضاربة والاستثمار والإجارة وغيرها) مع الاستثمار ذات العائد الثابت كالمراجحة وغيرها تحقيقاً لكافة أوجه التنمية المجتمعية (المالية والاقتصادية والاجتماعية).

## المصادر :-

- ابتسام ، صولي ( 2016 ) ، الضوابط الشرعية للاستثمار ، مجلة الحقوق والحريات ، العدد 3.
- برجة ، عماد ( 2019 ) ، " تحديات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ظل العولمة المحاسبية " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر .
- بريكة، السعيد و مرابطي ، سناء ( 2017 ) ، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان أمودجا - ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، العدد 5 .
- البطاينة ، ابراهيم مُحمّد و الغريبي ، زينب نوري ( 2011 ) ، النظرية الاقتصادية في الاسلام ، ط 1 ، دار المسيرة للنشر- و التوزيع والطباعة ، عمان .
- بن تومي، بدره (2013) " آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية " ، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1-، الجزائر.
- بويرمة ، عائشة و عويسي ، امين (2020) ، أهمية الصكوك الإسلامية في تعزيز إصدارات السوق المالية الإسلامية الدولية البحرين ، مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاقتصادية- قسنطينة الجزائر - ، المجلد 34 ، العدد 1 .
- جبريل ، نجوى مختار البدرى ( 2016) " التمويل المصرفي بالمشاركة وأثره في الاستثمار بالمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على بنك النضمان الإسلامي ( 2008 م - 2014 م ) - " ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .
- جبوري ، عبد العزيز شويش عبد الحميد السلامة (1999) " إدارة استثمارات المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)" ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العراق.

- جراح ، مفلح فيصل (2017) ، "المضاربة في البنك الإسلامي الاردني ( الواقع و المعوقات و الحلول ) ، المجلة الاردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد 13 ، العدد 4.
- حسين ، محمد احمد ( 2014 ) ، المضاربة في المصارف الإسلامية ، بحث مقدم إلى مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس بعنوان "التمويل الإسلامي : ماهيته، صيغه، مستقبله" ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، رام الله – فلسطين .
- حسين، استفتاء مكي (2019) " أثر معايير المحاسبة الدولية والإسلامية على الأدوات المالية للمصارف الإسلامية) بحث تطبيقي على مجموعة من المصارف الإسلامية العراقية) "، محاسبة قانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق.
- حمزة ، غري و جبلاحي ، وفاء ( 2018)، الصكوك الإسلامية، أنواعها وإدارة مخاطرها " ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي – جامعة المسيلة- ، العدد 3 .
- حميد ، قروي و رضا ، هباني ( 2018 ) ، فعالية الصكوك الإسلامية كإحدى منتجات الصناعة المالية الإسلامية المبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 9 ، العدد 3 .
- حميش ، عبد الحق ( 2007 ) ، في حكم تداول الأسهم المختلطة، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر- حول الأسواق المالية والبورصات، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة .
- الخثلان ، سعد بن تركي (2007) ، الأسهم الجائزة والمختورة ، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر- حول الأسواق المالية والبورصات، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة .
- خليفة ، احمد بن و عبد القادر ، حفوطة الامير ( 2017 ) ، مساهمة الصكوك الإسلامية في تحسين عجلة التنمية بالجزائر تجربة السودان نموذجا - ، مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة ، العدد3 .
- دحيلة ، نسرين ماجد ، ملحم ، ميساء منير و عبادة ، ابراهيم عبد الحلیم ( 2018 ) ، مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الاموال الوقفية تقدير اقتصادي اسلامي ، المجلة الاردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 14، العدد4.
- الدليبي ، خليل ابراهيم و الحسبان ، عطاالله احمد ( 2012 ) ، مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المراجعة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الاردن ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، العدد8 .
- رفاعي ، أحمد نواف أحمد (2018) " مدى التزام البنوك الإسلامية في الأردن بتطبيق معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (25) " الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة " ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات الإسلامية ، جامعة ال البيت ، عمان .
- زيتون ، منذر عبد الهادي رجب ( 2010 ) "تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار(المراجعة، المضاربة، المشاركة، الإيجارة المنتهية بالتملك ) في البنوك الإسلامية الأردنية : دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، الاردن .
- ساعدي ، سيف كاظم زبون (2011) " تقييم أداء وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة " ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق .
- سمحان، حسين محمد (2013)، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- سمور، نبيل خليل طه ( 2007 ) " سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق: دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا "، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة غزة ، فلسطين .
- طائي ، محمود حسن حسين ( 2016 ) " مدى اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف الإسلامية : بحث تطبيقي في مصرف البلاد الإسلامي " ، شهادة محاسبة قانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، العراق.
- الغازمي ، محمد حمود محسن ( 2015 ) " اثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الاداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية ( دراسة حالة البنك الاهلي المتحد الكويتي ) " ، رسالة ماجستير ، كلية ادارة المال و الاعمال ، جامعة ال البيت ، الاردن.

- عبد القادر، حفوطة الامير و البشير، زيدي ( 2017 ) ، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الاسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية تجربتي السودان وماليزيا نموذجا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 4.
- عبد القادر، شادلي محمد محي الدين (2019) " أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي (2009-2018) " ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
- عبدالله، خالد امين و سعيان ، حسين سعيد ( 2008 ) ، العمليات المصرفية الاسلامية الطرق المحاسبية الحديثة ، ط 1 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان .
- عريقات ، حربي محمد و عقل ، سعيد جمعة ( 2012 ) ، ادارة المصارف الإسلامية : مدخل حديث ، ط 2 ، دار وائل لمنشر والطباعة ، عمان .
- عزيز ، ماهر (2010) ، صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية ،  
[https://www.researchgate.net/publication/316941118\\_sygh\\_altmwyl\\_alaslamyt\\_wathrha\\_fy\\_alnsh](https://www.researchgate.net/publication/316941118_sygh_altmwyl_alaslamyt_wathrha_fy_alnsh)  
[.at\\_alaqtsady\\_drast\\_halt\\_albnk\\_alaslamy\\_lltnmyt](https://www.researchgate.net/publication/320616685_alskwk_alaslamyt_w_dwrha_fy_alaswaq_al_malyt_alalmyt)
- علي، شورش قادر، (2016) ، الصكوك الإسلامية و دورها في الأسواق العالمية ،  
[https://www.researchgate.net/publication/320616685\\_alskwk\\_alaslamyt\\_w\\_dwrha\\_fy\\_alaswaq\\_al\\_malyt\\_alalmyt](https://www.researchgate.net/publication/320616685_alskwk_alaslamyt_w_dwrha_fy_alaswaq_al_malyt_alalmyt) ، العدد 8 .
- عمراوي ، حنان (2011) " دور المضاربة الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية : دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، الجزائر.
- قري، مرام محمد (2010) ، " دراسة تحليلية مقارنة لبعض معايير المحاسبة الدولية والسعودية والإسلامية " ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
- محمد ، انس ساتي ساتي ( 2015 ) " تقويم أداء صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية " ، اطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، السودان .
- محيسي ، خالد عمر ابراهيم (2015) " اثر المخاطر الائتمانية في العلاقة بين تطبيق الصيغ الإسلامية والأداء الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة دراسة عينة لعدد من المصارف السودانية ( 2000 م - 2014 م ) " ، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، السودان .
- الهيبي ، عبد الرزاق رحيم جدي ( 1998 ) ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، ط 1 ، دار أسامة للنشر ، عمان .
- الياسري ، ابراهيم جاسم ( 2011 ) ، عقد المضاربة في المصارف الإسلامية الاشكاليات و التطبيق ، دار المناهج للنشر- و التوزيع ، عمان .
- يعقوب، ابتهاج اساعيل (2011)، واقع التطبيقات المحاسبية في المصارف الإسلامية العراقية من وجهة نظر محنية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 89.
- AI-Abdullatif , Sultan Abdullah , 2007 , The application of the AAOIFI accounting standards by the Islamic banking sector in Saudi Arabia , a Thesis of Doctorate, Durham University .

- Al Balooshi , Sara , 2019 , Essays on Islamic Finance and Banking , a Thesis of Doctorate , the University of St Andrews .
- AlNemer , Hashem A. , 2012 , Takaful Products and Services in Saudi Arabia : An Exploration into Policyholder's Perceptions and Regulatory Framework , Thesis of Doctora , Durham Business School , Durham University .
- El-Halaby , Sherif , Albarrak , Hesham & Grassa , Rihab , ( 2020 ) , Influence of adoption AAOIFI accounting standards on earning management: evidence from Islamic banks , Journal of Islamic Accounting and Business Research , <http://dx.doi.org/10.1108/JIABR-10-2019-0201>
- Fleifel , Bilal A. , 2009 , Risk Management in Islamic Banking and Finance the arab Finance house example , A Thesis of Master , the University of North Carolina Wilmington .
- Fleifel , Bilal A. , 2009 , Risk Management in Islamic Banking and Finance the arab Finance house example , A Thesis of Master , the University of North Carolina Wilmington .
- Hussain, M. , Shahmoradi , A. & Turk , R. (2016). " An overview of Islamic finance" . Journal of International Commerce, Economics and Policy, vol7 , no1 .
- Jeter, DEBRA C. & CHANEY, PAUL K. , (2018) , Advanced Accounting , 7<sup>th</sup> ed, John Wiley & Sons, Inc. , United States.
- Khan , Feisal , (2010) , How 'Islamic' is Islamic Banking? , Journal of Economic Behavior&Organization, <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0167268110001940>
- Mirakhor , Abbas , Zaidi , Iqbal , (2007) , Profit-and-loss sharing contracts in Islamic finance , Handbook of Islamic Banking .
- Warnindaa , Titi D. , Ekaputraa , Irwan A. & Rokhima , Rofikoh , (2019) , Do Mudarabah and Musharakah financing impact Islamic Bank credit risk differently? , Research in International Business and Finance , vol 49 , <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0275531917306487>